«الشال»: إسقاط فوائد القروض يستخدم ذريعة لتخفيف جرعة مواجهة الفساد

قال تقرير الشال الاقتصادي الاسبوعي اننا لا نعرف جازمين بتطورات قضية اسقاط فوائد قروض المواطنين، ولكننا نقرأ تصريحات لنواب تبشر بحل متفق عليه مع الحكومة، ونقرأ بين الحين والآخر تلميحات حكومية مخالفة لتصريحات وزير المالية في اصراره على خيار صندوق المتعثرين فقط. وفيما يبدو انه صفقة رديئة، جاء التصريح والتلميح حول إسقاط الفوائد في معظمه بعد تصويت أغلبية أعضاء برلمان وحكومة على تأجيل استجوابات لوزراء الى دور الانعقاد القادم، وكانت الحكومة قد بشرت بأن افرازات انتخابات الصوت الواحد سوف تأتي بمجلس أمة هادئ ومتعاون يغلب عليه دعم انجاز مشروع التنمية المتراجع.

وذكر التقرير ان وزير المالية قدر تكلفة اسقاط الفوائد بنحو 3,2 مليارات دينار، وقيل حول محاولة خفض تكلفها، ان الاسقاط سوف يشمل المقترضين حتى الأول من ابريل 2008، وان تلك الفوائد سوف تخصم وتعاد جدولتها من دون فوائد ما لم يناقش هو المبدأ، فإذا كان الخطأ في الاقتراض هو خطأ المقترض في إدارة شؤونه المالية، فعليه تحمل نتائجه، وعدم معاقبة الحصيف من المواطنين، اما اذا كان خطأ ارتكبه مصرف أو البنك المركزي، فالحساب يجب ان يطول المخطئ، وليس الخزينة العامة للدولة أو منظومة القيم الايجابية في المجتمع، وان تحقق ما يشاع عن اسقاط الفوائد، فسوف يمتد الجدل الى عدالة الأمر، ضمن المقترضين بعد تاريخ 2008/4/1 ثم من لم يقترض اما الصغار ومن لم يولد في هذا الوطن فلهم الله.

والمؤكد ان مثل هذا المشروع هو الأسوأ من حيث تأثيره السلبي على أي جهد تنموي، فإلى جانب هدره الموارد واستخدامه ذريعة لتخفيف جرعة مواجهة الفساد المستشري يلغي العلاقة بين الجهد والمكافأة ويلغي مبدأ حصافة التخطيط على المستوى الفردي وعلى مستوى الدولة وهما أساسا أي مشروع تنمية ونظل نأمل في أن ما نسمعه هو مجرد أمان، وان موقفا سوف يتبلور لوقفه نهائيا، ونحن نعرف ان هناك عددا قليلا من الوزراء كان لهم رأي قاطع ضد هذا التوجه، ولعله أوان ترجمة الموقف قرارا، فالوطن يظل أهم من أي منصب.

النفط والمالية العامة

من جهة أخرى، قال التقرير انه وبانتهاء شهر فبراير 2013، انقضت الشهور الـ11 من السنة المالية الحالية 2013/2012 وظلت أسعار النفط خلالها مرتفعة، وفوق حاجز الـ100 دولار للبرميل، فيما عدا شهري يونيو نحو 92,8 دولارا ويوليو نحو 98,6 دولارا، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر فبراير 2013 نحو 111,9 دولارا وهو ثاني أعلى معدل للسنة المالية الحالية، علما بأن معدل شهر ابريل 2012 حقق أعلى معدل لسعر برميل النفط الكويتي، عند نحو 116,9 دولارا وحقق معدل شهر فبراير 2013 ارتفاعا ملحوظا بلغ نحو 4 دولارات للبرميل عن معدل شهر يناير 2013، والبالغ نحو 107,9 دولارات للبرميل بعد استمرار مؤشرات توحي بتعافي الاقتصاد العالمي. ومع هذا الشهر، بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي للشهور الـ11 من السنة المالية الحالية 2013/2012 من ابريل 2012 الى فبراير 2013 نحو 106,7 دولارات بزيادة بلغت نحو 41,7 دولارا للبرميل، أي بما نسبته 64,2٪ عن السعر الافتراضي الجديد، المقدر في الموازنة الحالية، والبالغ 65 دولارا للبرميل، ومازال معدل ما مضى من السنة المالية الحالية أقل بنحو 3,2- دولارات عن معدل السنة المالية الفائتة البالغ نحو 109,9 دولارات للبرميل.

وطبقا للأرقام المنشورة في تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة ديسمبر 2012 الصادر عن وزارة المالية حققت الكويت ايرادات نفطية فعلية، حتى نهاية شهر ديسمبر الفائت -9 أشهر - بما قيمتها 22,84 مليار دينار ويفترض ان تكون الكويت قد حققت ايرادات نفطية خلال شهري يناير وفبراير 2013 بما قيمته 5,1 مليارات دينار وعليه سترتفع الإيرادات النفطية المتوقعة خلال الفترة -11 شهرا - الى نحو 28 مليار دينار، وربما أكثر اذا أخذنا بالاعتبار بيع المكررات، أي أعلى بما نسبته نحو 120٪ عن قيمة الإيرادات النفطية المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية بكاملها والبالغة نحو 12,7682 مليار دينار.

وإذا افترضنا استمرار مستويي الانتاج والأسعار على حاليهما فإن قيمة الإيرادات النفطية المتوقعة للسنة المالية الحالية مجملها سوف تبلغ نحو 30,5 مليار دينار، وهي قيمة أعلى بنحو 17,7 مليار دينار عن تلك المقدرة في الموازنة، ومع إضافة نحو 1,7 مليار دينار ايرادات غير نفطية تم تحصيل ما قيمته نحو 1,420 مليار دينار حتى 2012/12/31 فإن جملة ايرادات الموازنة الافتراضية للسنة المالية الحالية ستبلغ نحو 32,2 مليار دينار مقارنة باعتمادات المصروفات فيها والبالغة نحو 21,240 مليار دينار اي ان النتيجة ستكون تحقيق فائض افتراضي، في الموازنة يقارب 11 مليار دينار للسنة المالية الرابعة عشرة على التوالي.

ارتفاع صادرات النفط الكويتي خلال السنة المالية الحالية

11 مليار دينار فائض الموازنة الافتراضي للسنة المالية 2013/2012

ارتفاع موجودات «الدولي» بنسبة 11,7٪ لتصل إلى 1,2 مليار دينار في 2012

تناول تقرير الشال نتائج بنك الكويت الدولي من 2012، حيث قال ان البنك أعلن عن نتائج أعماله المالية، للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012، وحقق «الدولي» أرباحا بلغت نحو 13,2 مليون دينار مقابل نحو 10,8 ملايين دينار في عام 2011، وهو ما يعني انه حقق ارتفاعا بلغت نسبته نحو 21,4٪ اي ما يعادل نحو 2,3 مليون دينار وبلغ هامش صافي الربح نحو 24,2٪ مقارنة مع 21٪ في عام 2011، ويعزى هذا الارتفاع في صافي الربح الى ارتفاع ايرادات التشغيل بنحو 2,8 مليون دينار، اذ ارتفعت من 51,7 مليون دينار في عام 2011 الى نحو 54,5 مليون دينار في عام 2012، وفي التفاصيل ارتفع بند ايرادات مرابحات وايرادات تمويل اسلامية اخرى بنحو 4,2٪ ما يعادل 1,8 مليون دينار ليرتفع حجمه من نحو 43,1 مليون دينار في عام 2011 الى نحو 44,9 مليون دينار في عام 2012، وارتفع بند صافي ايرادات أتعاب وعمولات بنحو 1,5 مليون دينار اي بنسبة ارتفاع بلغت 39,4٪ عندما بلغت نحو 5,4 ملايين دينار مقارنة مع 3,9 ملايين دينار في العام السابق، بينما تراجع بند صافي الربح من العملات الأجنبية بنحو 466 ألف دينار حين بلغ 535 الف دينار مقارنة مع 1 مليون دينار في العام السابق.

أما المصروفات التشغيلية لـ «الدولي» فقد ارتفعت بنحو طفيف اي نحو 400 الف دينار او ما نسبته 1,2٪ ويعزى هذا الارتفاع الى التماثل في الارتفاع والهبوط في بنود المصروفات التشغيلية، الأمر الذي أدى الى هذا الارتفاع الطفيف حيث ارتفع بند مصاريف عمومية وإدارية بنحو 1,5 مليون دينار حين بلغ نحو 6,3 ملايين دينار مقارنة مع 4,7 ملايين دينار في عام 2011، وارتفع بند تكاليف موظفين بنحو 1,3 مليون دينار بينما تراجعت التوزيعات للمودعين بنحو 2,9 مليون دينار حين بلغت نحو 9,6 ملايين دينار مقارنة مع 12,4 مليون دينار في عام 2011. من جانب آخر، ارتفع مجموع موجودات «الدولي» بنحو 131,1 مليون دينار تقريبا اي بما نسبته 11,7٪ ليبلغ نحو 1249,5 مليون دينار مقابل نحو 1118,4 مليون دينار في عام 2011 اذ ارتفع بند «مدينو تمويل» بنحو 13٪ اي ما يعادل 89,9 مليون دينار وصولا الى 781,3 مليون دينار مقارنة بما قيمته 691,3 مليون دينار في عام 2011، وارتفع بند المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بنحو 21,1٪ اي ما يعادل 32,4 مليون دينار ليبلغ نحو 299,8 مليون دينار في عام 2012 مقارنة مع 267,4 مليون دينار في عام 2011 وارتفع ايضا النقد وأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية بنحو 11,6 مليون دينار حين بلغ 18,6 مليون دينار، مقارنة مع 7,1 ملايين دينار في العام السابق، بينما تراجع بند عقارات استثمارية بنحو 8,6٪ اي ما يعادل نحو 4,2 ملايين دينار وصولا الى 44,9 مليون دينار في عام 2012 مقارنة مع 49,1 مليون دينار في عام 2011.

وسجلت مؤشرات الربحية كلها ارتفاعا اذ بلغ متوسط العائد على معدل حقوق المساهمين (ROE) نحو 6,2٪ في عام 2012 مقارنة بما نسبته 5,4٪ في عام 2011 وسجل متوسط العائد على معدل الموجودات (ROA) نحو 1,1٪ في عام 2012 مقارنة مع 1٪ في عام 2011، وارتفع أيضا مؤشر متوسط العائد على معدل رأس المال (ROC) حين بلغ نحو 12,7٪ في عام 2012 مقارنة مع 10,5٪ في عام 2011 وهو تطور في الاتجاه الصحيح.

وبلغ سعر الاقفال نحو 295 فلسا مقارنة مع 255 فلسا في نهاية عام 2011، وبلغت ربحية السهم (EPS) نحو 14,1 فلسا مقارنة مع نحو 11,6 فلسا للسهم الواحد في عام 2011 وتراجع (تحسن) مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E) في نهاية عام 2012، الى نحو 20,9 مرة مقارنة مع 22 مرة في عام 2011، بينما بلغ مضاعف السعر على القيمة الدفترية للسهم (P/B) نحو 1,4 مرة في عام 2012 مقارنة مع 1,3 مرة في عام 2011 وعليه فقد أعلنت ادارة «الدولي» عن نيتها توزيع أرباح نقدية بنسبة 7٪ من القيمة الاسمية للسهم، اي ما يعادل 7 فلوس، مقارنة مع توزيع أرباح نقدية بنسبة 5٪ من القيمة الاسمية للسهم، اي ما يعادل 5 فلوس عن عام 2011.

«وربة» يكرّم موظفيه بعد نجاح حملة «لا تحاتي»

كرم بنك وربة موظفيه المتميزين في المجموعة المصرفية وعلى وجه الخصوص اللذين ساهموا في نجاح حملة «لا تحاتي»، وذلك تقديرا لجهودهم وأدائهم الرفيع والتزامهم بمعايير الجودة وحرصهم الكبير على خدمة العملاء بمستوى راق وأسلوب متطور يقدر دور العميل وأهميته ويأخذ بعين الاعتبار مكانة بنك وربة وريادة خدماته. وقال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في بنك وربة جسار دخيل الجسار في كلمته خلال التكريم: «إن احتفاء بنك وربة بكوكبة من الموظفين والموظفات المتميزين في الأداء يأتي تقديرا لما نلمسه من تغير إيجابي في أسلوب التعامل مع العملاء من ناحية الأداء والرعاية والاهتمام، ونرى أثر ذلك إيجابا في حملة «لا تحاتي» التي اختتمها بنك وربة الشهر الماضي.

وأعرب الجسار عن جزيل الشكر والامتنان إلى جميع المكرمين على دورهم البارز في تقدم البنك وتطور خدماته، مقدما لهم شهادات وجوائز خاصة تقديرا لجهودهم المبذولة في نجاح حملة «لا تحاتي»، مشيدا بتفانيهم والتزامهم وأدائهم المتميز خلال الفترة الماضية.وفي معرض الكلمة التي ألقاها أمام المكرمين، أكد الجسار ايضا على أهمية بذل كل جهد ممكن لرعاية مصالح العملاء وتلبية احتياجاتهم، مشددا على ضرورة أن يكون تقديم أفضل الخدمات وأكثرها تكاملا في مقدمة الأولويات طيلة الوقت مبديا شكره وتقديره العميقين للمكرمين، ومثنيا على جهودهم ومساهماتهم القيمة في تطوير البنك وتعزيز أدائه على كافة المستويات.

وحث الجسار العاملين بالبنك على ضرورة المثابرة والعمل ليتمكنوا من مواكبة التطورات على صعيد العمل وخدمة العملاء بشكل أفضل، وذلك بهدف التجديد والتنمية التي يجب أن يمضيا جنبا إلى جنب مع الخبرة العملية ومتطلبات العمل لاستمرار البنك في تحقيق إنجازاته ومكتسباته.

من جانبه، قال رئيس المجموعة المصرفية عدنان السالم: «أود أن أهنئ الجميع على ما حققوه من نجاح، وسوف يواصل البنك الاستثمار في موظفيه سعيا إلى الحفاظ على أعلى مستويات الخدمة التي يقدمها، والارتقاء بمهاراتهم المصرفية».

جسار الجسار مع الموظفين المكرمين

«بروتيفيتي»: الوقاية خير من العلاج في مكافحة الاحتيال

تشير التقديرات إلى أن نموذج المؤسسة القياسية يخسر ما يقارب الـ 5٪ من عائداتها سنويا بسبب الاحتيال، وبالنظر إلى الناتج العالمي الإجمالي في 2011 فإن هذا الرقم يمثل قدرا كبيرا من الخسارة العالمية المحتملة تزيد على 3,5 تريليونات دولار. ومن الهام أيضا الإشارة إلى أن أكثر من خمس حالات الاحتيال المبلغ عنها سببت خسائر تجاوزت المليون دولار. وأشار أحدث تقرير لجمعية محققي الاحتيال المعتمدين (ACFE) حول الاحتيال الاحترافي إلى أنه يمكن مكافحة الاحتيال والكشف عنه عبر النصائح والمعلومات المفيدة أكثر من أي وسيلة أخرى، وتأتي غالبية النصائح المتعلقة بالتحايل من موظفي مؤسسة وقعت ضحية للاحتيال.

ومن الممكن توجيه هذه التحذيرات عبر آلية للتبليغ أو الإنذار المبكر.

فالخط الساخن للتبليغ والإنذار المبكر عبارة عن خط هاتفي مجاني يستطيع من خلاله الأفراد الاتصال والإبلاغ عن الأنشطة المشتبه فيها أو حالات الاحتيال. ويجب أن يجري التعامل مع المكالمات عن طريق شخص أو جهة مستقلة عن المؤسسة للحصول على المعلومات المفيدة من المصادر الداخلية والخارجية. ولا يحتاج المتصل الكشف عن هويته/ هويتها. ويعد تزويد الأفراد برقم خط ساخن مجاني للتبليغ عن الأنشطة المريبة مكونا حيويا من برامج مكافحة الاحتيال كما يجب على المؤسسات الرائدة تشجيع موظفيها على الإبلاغ عن الأنشطة المريبة، إضافة إلى تبني والتأكيد على سياسة ضد الانتقام من المبلغ. ويجب أن تشمل الآلية الشاملة للتبليغ أو الإنذار المبكر أيضا إمكانيات التبليغ عبر البريد الالكتروني أو الأنشطة الشبكية الأخرى.

ينبغي أن تتسم آلية الإنذار المبكر بما يلي: تدار خارجيا، توفر قناة هاتفية مجانية للإبلاغ أو الإنذار، عدم الكشف عن هوية المبلغ، متوافرة على مدار الساعة وتحافظ على السرية.

وفي عام 2002 أبلغت «سينثيا كوبر» عن احتيال في بيانات مالية بشركة «وورلد كوم» كما أطلقت «شيرون واتكيس» صافرة الإنذار حول فضيحة مالية بشركة «اينرون»، وجاءت المبلغتان ضمن قائمة مجلة «تايم» في 2002 بعد أن كشفا اثنتين من كبرى عمليات الاحتيال في العالم.ويحتمل أن تكون تكلفة الاحتيال الاحترافي مدمرة على الصعيدين المالي وسمعة المؤسسة. وفي ضوء عدم قدرة ما يقرب من نصف المؤسسات التي تتعرض لعمليات احتيال على كشف خسائرها، فإن اتخاذ الإجراءات الوقائية لمكافحة الاحتيال يعد أمرا حيويا. وعلى إدارة المؤسسة القيام بتقييم مستمر لمخاطر الاحتيال التي قد تتعرض لها وتقييم برامجها في مكافحة الاحتيال في ضوء هذه المخاطر، ويعد الخط الساخن للتبليغ أو الإنذار المبكرة أحد أهم العناصر الأساسية لهذا البرنامج.

بقلم: سيمون بادجت
رئيس قسم الخدمات الجنائية لدى "بروتيفيتي ميمبر فيرم" (منطقة الشرق الأوسط)

سيمون بادجت

مرسوم أميري: محمد العجمي نائباً لمدير عام الهيئة العامة للصناعة وتعيين وكيلين مساعدين في «التجارة»

صدر مرسوم اميري بتعيين نائب جديد لمدير عام الهيئة العامة للصناعة حمل رقم 38 لسنة 2013، حيث تم تعيين محمد فهاد حمد العجمي بوظيفة نائب مدير عام الهيئة بدرجة وكيل وزارة مساعد.

كما صدر مرسوم اميري آخر رقم 37 لسنة 2013 بتعيين وكيلي وزارة مساعدين بوزارة التجارة والصناعة، حيث تم تعيين كل من د.عبدالله صالح العويص وعبدالله صقر العنزي على درجة وكيل مساعد بوزارة التجارة والصناعة.

صندوق إنقاذ اليورو قد لا يدعم البنوك

برلين - رويترز: قال رئيس صندوق انقاذ اليورو ان تحفظات عميقة في بعض الدول الأوروبية حيال استخدام أموال الصندوق لاعادة رسملة البنوك قد تؤدي في نهاية المطاف الى التخلي عن الفكرة. وأبلغ رئيس آلية الاستقرار الأوروبي كلاوس رجلينج مجلة فيرتشافتس فوخه أنه لا يستطيع تأكيد استخدام الصندوق في ذلك الغرض، وقال «الحماس لاعادة رسملة البنوك محدود جدا في عدة دول» مشيرا الى أن الأمر يتطلب موافقة بالاجماع. كان زعماء منطقة اليورو اتفقوا في يونيو الماضي على السماح لآلية الاستقرار باعادة رسملة بنوك بشكل مباشر كي لا يتسبب انقاذ البنوك في تراكم الديون على الدول، لكن شكوكا عميقة تساور ألمانيا وبعض الدول ازاء استخدام الصندوق لهذا الهدف تخوفا من تحمل مسؤولية قروض رديئة في اسبانيا أو دول أخرى. وأبدى رجلينج شكوكا، وقال «اذا استخدمت أموال آلية الاستقرار في انقاذ البنوك فان هذا سيحد من قدرتنا على اقراض الدول التي تحتاج الى ذلك» مضيفا أن اعادة رسملة البنوك بدون حد أقصى قد تضر بالتصنيف الائتماني للصندوق.

«QNB»: دول الخليج تتمتع بنوع من الحماية ضد تداعيات أي حرب عملات محتملة

استبعدت مجموعة «QNB» وجود تنافس بين دول العالم على تخفيض أسعار صرف عملاتها بالرغم من أن تخفيض السياسات النقدية قد يؤدي إلى تغييرات في أسعار صرف العملات، حيث ساهم التراجع الحاد في سعر صرف الين الياباني منذ بداية العام الحالي في تزايد المخاوف من وجود حرب غير معلنة بين العملات.

وقد تصاعدت هذه المخاوف نتيجة لاتخاذ المصارف المركزية سياسات نقدية غير تقليدية لتحفيز اقتصادات دولها مثل سياسات التخفيف الكمي، حيث تقوم المصارف المركزية بشراء السندات. وقالت المجموعة في تقرير صادر عنها إن ارتفاع عرض النقد نتيجة لقيام المصارف المركزية بشراء السندات يؤدي إلى تراجع أسعار صرف العملات في هذه الدول مقارنة مع عملات الدول التي تشهد ثباتا في عرض النقد، حيث كانت هذه العلاقة العكسية واضحة في يوم 20 فبراير الماضي عندما تم الإعلان عن تفاصيل اجتماعات اللجان المسؤولة عن تحديد السياسات النقدية في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، فقد أظهرت هذه التفاصيل وجود توجه قوي بصورة أكثر من المتوقع في المملكة المتحدة إلى زيادة برامج التخفيف الكمي، ونتج عن ذلك تراجع سعر صرف الجنيه الإسترليني فور صدور هذه التفاصيل، وعلى النقيض في الولايات المتحدة، أشارت تفاصيل الاجتماعات إلى وجود توجه لتقليص برامج التخفيف الكمي وبالتالي ارتفع سعر صرف الدولار الأميركي مقابل العملات الأخرى، وهذا يوضح بشكل جزئي سبب ارتفاع سعر صرف عملات الدول التي لم تطبق سياسات التخفيف الكمي خلال السنوات القليلة الماضية مثل البرازيل.

وأشارت المجموعة الى ان التراجع في سعر صرف العملات يعتبر من الآثار الجانبية لسياسات التخفيف الكمي وإجراءات تسهيل السياسات النقدية، وتهدف سياسات التخفيف الكمي إلى تعزيز السيولة الداخلية وتخفيض معدل الفائدة على القروض طويلة الأجل، مما يساعد الأعمال على الاقتراض وتوسيع أنشطتها وتوفير وظائف.

ورات المجموعة ان التراجع الحالي في سعر صرف الين سيدعم الصادرات اليابانية عقب التحديات التنافسية التي واجهتها عندما كان سعر صرف الين مرتفعا، ونتيجة لذلك وجهت بعض الدول التي تنافس اليابان في التجارة مثل كوريا الجنوبية انتقادات حادة للتغييرات التي اتخذتها اليابان، مشيرة الى ان الجنيه الإسترليني كان ثاني أسوأ العملات أداء بعد الين الياباني، حيث فقد 7٪ تقريبا من قيمته أمام الدولار منذ بداية العام، ويرجع ذلك بشكل جزئي إلى برنامج التخفيف الكمي الذي تطبقه المملكة المتحدة حاليا، كما أن التعافي الطفيف في سعر صرف اليورو منذ مستوياته المنخفضة في شهر يوليو الماضي بدأ يزيد المخاوف حول تنافسية الصادرات الأوروبية، مما جعل فرنسا تتحدث عن اتخاذ سياسات موجهة لسعر الصرف، وهذه تعتبر من بين المؤشرات على احتمال وقوع حرب عملات، ففي حال بدأت الدول المنافسة على تخفيض أسعار صرف عملاتها إلى أدنى المستويات فإن ذلك سيؤدي إلى نتائج سلبية جدا.

وأوضحت مجموعة «QNB» أن المؤشرات حتى الآن تعكس تركيز الدول الكبرى على استخدام أدوات السياسات النقدية في إدارة الطلب الداخلي لديها أكثر من استخدامها لتعزيز الصادرات من خلال التأثير على أسعار صرف العملات.

وأفادت بأنه عند تحليل الاقتصاد الكلي للدول نجد أن اليابان والمملكة المتحدة ستكونان من بين أقل الدول استفادة من تخفيض سعر صرف عملاتها نظرا لمستويات الدين المرتفعة بالعملات الأجنبية (وهي ديون سترتفع قيمتها عندما تنخفض أسعار صرف العملات المحلية) وانخفاض معدل الصادرات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

ولفتت الى ان قبول الدول الكبرى بالإجراءات اليابانية يسترجع أحداث اتفاقية بلازا في عام 1985 عندما اتفقت الدول الكبرى على تخفيض قيمة الدولار، حيث كانت قيمته مرتفعة بشكل مبالغ فيه في ذلك الوقت مثلما حدث مع الين الياباني خلال السنوات القليلة الماضية.